العنوان :تكريس الرؤية الإسلامية للفساد الاقتصادي كميزة تنافسية

المحور:دور الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الفقر والفساد

بن يخلف زهرة (جامعة بشار benikhlef_z@yahoo.fr)

حاجي كريمة (جامعة بشار)

الملخص: يعتبر الفساد من أخطر الظواهر تأثيرا على مستويات الأداء الاقتصادي ،وهو متفش بنسب متفاوتة في كل دول العالم دون استثناء ومستفحل أكثر في الدول الإسلامية التي تمتلك أنجع نهج اقتصادي متمثل في كتاب الله وسنة نبيه ، وهذا ما دفعنا لتناول موضوع رؤية الإسلام للفساد في التحليل الاقتصادي محاولين الوقوف على المفهوم ،مبرزين من خلاله مدى صحة تورط الإسلام في قضية الفساد الاقتصادي ،ومتوصلين إلى إبراز نجاعته في معالجة المشكل.

المقدمة:على امتداد الزمن جرب العالم مناهج اقتصادية عديدة للوصول إلى مستقبل أفضل وقد كان الإنسان مؤسسها لذلك طغت المادية بمختلف أشكالها على جل التحاليل الاقتصادية المدروسة، حيث نجد مثلا أن الرأسماليين قد أسسوا لأساطير الرفاهية الاقتصادية في حين تمادى الاشتراكيون في تركيز دعائم الاحتكار و التدخل بينما نجد في وقتنا الحالي السعي الحثيث للعولمة الاقتصادية نحو ترسيخ معالم الأنانية الفردية من خلال زيادة وتيرة المنافسة .

ولأن الكمال للخالق وحده ومادام الإنسان رغم تطوره يظل عبدا من عباده ،لا يمكن للعالم أن يبلغ النجاعة المنشودة إلى بتطبيق شريعته عز و جل ،هذه الشريعة التي تتصف بالشمولية و الاعتدال و التي تحوي قواعد كلية تحكم النشاط الاقتصادي في كل زمان ومكان بمرونة تلائم جميع الظروف وذلك اعتبارا من كونها الشريعة الخالدة التي تؤسسها معجزة القرآن وتوثقها السنة الشريفة ويعززها اجتهاد أهل الرأي و الثقة.

إن العالم الإسلامي ورغم امتلاكه عقيدة فريدة سلسة متغلغلة في كل الميادين على رأسها النشاط الاقتصادي- الذي يمثل أحد مركبات العقيدة تحت مسمى المعاملات التي تكمل المركبة الأولى المتمثلة في العبادات -لم يحتكم إلى تعاليم هذه العقيدة بل تاه أثناء تسابق بلدانه لإسقاط النظم الاقتصادية الوضعية المستوردة والتي غالبا ما لا يتم التمهيد لها حتى تتفق مع تركيبة المجتمع الإسلامي ولعل هذا أول مبرر للإخفاقات المتوالية لغالبية البلدان الإسلامية التي تفاقمت بها المشاكل الاقتصادية من فقر وبطالة وتخلف وبطالة وتضخم وتبعية وغيرها من عديد المشاكل الأخرى.

و لعل أخطر مشكل يواجه العالم ككل و العالم الإسلامي خصوصا الفساد الذي يمس كل دول العالم بنسب متفاوتة متركزة بشكل أكبر في الدول المسلمة وهذا ما نلمسه من خلال الدراسات التي لا تنفك تعلن عنه وتلوح بخطورته إما بأقلام مسلمة أو غيرها من جهة ومن خلال الواقع الصعب الذي يعيشه العالم الإسلامي والذي يعكس استشراء الفساد فيه لدرجة الموازاة بينه وبين الإسلام عند الكثيرين من غير المسلمين من جهة أخرى، ولعل ما تقدم ذكره كان دافعنا الأول لاختيار موضوع البحث ،إضافة لمحاولتنا تنوير الفكر الاقتصادي حول موضوع الفساد بالرؤية الإسلامية والإسهام المتواضع في كشف مغانم و نجاعة النظام الإسلامي في معالجة أهم وأعقد القضايا الاقتصادية التي يترأسها الفساد .

ولبلوغ أهداف بحثنا حول تحليل الإسلام لظاهرة الفساد في المنظور الاقتصادي اعتمدنا على الأسلوب الوصفي التحليلي إذ ركزنا على إبراز أهم الرؤى الاقتصادية حول الفساد ومن ثم إخضاعها لتقييم التحليل الإسلامي لها معتمدين على نصوص القرآن الكريم و السنة الشريفة لندرج الرؤى الإسلامية لأهل الاختصاص توثيقا لتحليلنا.

وعلى ضوء ما تقدم سنناقش من خلال ورقتنا البحثية الفرضيات التالية:

- المفهوم الإسلامي للفساد الاقتصادي أشمل وأعمق.
- ليس الإسلام هو المتورط في الفساد وإنما المسلمون.
- يوفر الإسلام الحل الأنجع لمشكلة الفساد الاقتصادي.

I- الفساد الاقتصادي من المنظور الإسلامي:

يعتبر موضوع الفساد من أكثر المفاهيم تعقيدا كونه يرتبط بمتغيرات عديدة ومتنوعة تجعله محل دراسة في عديد الميادين التي تمسها هذه المتغيرات ولعل هذا ما أقحمه في كتابات جل مفكري السياسة والاجتماع و الثقافة و الاقتصاد دون استثناء حيث نجد كل مفكر يركز على الجوانب الأكثر ارتباطا بطبيعة تخصصه ، فيهتم السياسيون بالفساد السياسي مركزين على إبراز المتغيرات المتعلقة به كالحكم المستبد ،الرأي العام و الزبونية[1] ، المسؤولية...،بينما يهتم علماء الاجتماع بمتغيرات متعلقة بالمجتمع كالطائفية[2] ،العادات ،الطبقية[3] و التوازن الاجتماعي ...،في حين يركز الاقتصاديون (الفئة المستهدفة للبحث)على متغيرات متنوعة متعلقة بالنشاط الاقتصادي مقسمينه إلى شقين رئيسين هما المالي و الإداري . من خلال هذه الجزئية و حسب تخصصنا سنحاول إبراز أهم الأفكار الاقتصادية المتعلقة بالفساد من بين عدد هائل من الأفكار التي يزخر بها التحليل الاقتصادي– وفق حاجة البحث–لننتقل إلى تقييم هذه الأفكار من المنظور الإسلامي.

I-1) مفهوم الفساد في التحليل الاقتصادي :

سنحاول هنا الاكتفاء بإدراج أبرز التعاريف المتعلقة بالفساد على الساحة الاقتصادية وفق غاية وخطة بحثنا التي تقيدنا بعدم الإسهاب لأننا لا نسعى إلى استعراض كم الأفكار و إنما محاولة تقديم الأبسط لنتمكن فيما بعد من إيصال الرؤية الإسلامية لهذه الأفكار (وفق إمكانياتنا المحدودة في الجانب الديني) ، وهذا ما يجعلنا ننتهز الفرصة للتأكيد على ضرورة تواصل الباحث الديني مع باحث الاقتصاد في العالم الإسلامي في أبحاث مشتركة تكون هي الأكثر بعدا عن الاختلالات والأخطاء.

---

[1] الزبونية مرتبطة بأنظمة الحكم غير الديمقراطية والتي لا زالت لم تبلغ مستوى متطور في متطور في مؤسسة السلطة و دولة المؤسسات المبنية على حكم القانون أي التي لا زالت فيي مرحلة تشخيص السلطة ،إن السلطة المشخصة تقوم على زبناء يوالون الحاكم ويستمدون نفوذهم منه لا من ثقة المواطنين ، لمزيد من التوسع في الموضوع أنظر في : عبد العزيز النويضي ، الرشوة و الزبونية السياسية –نموذج المغرب- ،مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي ، العدد25 المعنون بالنهب والفساد ،خريف –شتاء 2008

[2] الطائفية هي الميول الفطري للفرد لخدمة الزمرة التي ينتمي إليها (أسرة ،قبيلة ، ولاية ،محافظة ، إقليم...)

[3] الطبقية هي التفاوت بين طبقات المجتمع المختلفة من حيث الامتيازات المادية(حق التملك ، الاستغلال...) وحتى المعنوية (الأ لقاب ،طريقة التوقير أو الاستحقار في التعامل ...) الممنوحة لكل طبقة.

ولأن بلدان العالم الإسلامي جلها نامية نحاول بداية استعراض مفهوم الفساد عند بعض أبرز البنوك التي تعنى بالتنمية كونها الأكثر اهتماما وتأثرا بالظاهرة [1]:

-البنك العالمي " الفساد هو إساءة الوظيفة العمومية العامة للكسب الخاص" وهذا التعريف يحلل الفساد على أنه استغلال للوظيفة العمومية وهو نفس التعريف الوارد في الموسوعة الاجتماعية وهو تعريف يتهم القطاع العمومي بالمسؤولية المطلقة عن الفساد ويعتبر أن كل الانحرافات الموجودة في القطاع العام هي محصلة طبيعية للفساد وفق مصالح أطرافه ، ويعتبر هذه الانحرافات سببا مباشرا في عرقلة القطاع العمومي ومن ثم مسار النشاط الاستثماري ، الاقتصادي و التنموي.

-البنك الأسيوي للتنمية"إساءة الوظيفة العمومية أو الخاصة لصالح الخواص" ويضيف البنك الأسيوي بعدا أعمق للمفهوم حيث يتهم القطاع الخاص بمثل القطاع العام بالتواطؤ في الظاهرة ، فعلا فمع تداعيات العولمة والانفتاح تتسع رقعة القطاع الخاص الذي يستند -خاصة في بداياته -على قرارات الدولة ، ومن ثم يبدو الفساد كوسيلة لتكييف هذه القرارات وفق مصالحه أو على الأقل وسيلة للسبق في الحصول على المعلومة لاستغلال الفرص المتاحة ومواجهة المنافسة.

-البنك الإفريقي للتنمية "استعمال العون العمومي لقوة منصبه وذلك للبحث عن الامتيازات" وهو تعريف يصب في نفس سياق تعريف البنك العالمي ، ولعل النقطة التي تجتمع عمدها جميع بنوك التنمية هي اعتبار الفساد وسيلة دافعة للانحراف في المؤسسات الاقتصادية وفق المصالح الشخصية وليس وفقا للصالح العام الذي تسطره النخبة من خلال الخطط التنموية .

بعد إطلالتنا على نظرة البنوك التنموية للفساد (كون معظم الدول الإسلامية نامية) تقتضي الضرورة فيما يلي ولوج بعد الإداري للفساد .وفي هذا الإطار تعتبر الإدارة هي مركز القوة و القرار في الوحدة الاقتصادية العامة والخاصة على حد سواء، ومن ثم المناخ الأنسب لتنامي الرشوة كأبرز شكل للفساد باعتبارها الداء الرئيسي لكل أشكاله المتبقية

[1] Philippe Montigny ,L'entreprise face à la corruption internationale, Preface de François Périgot , Ellepses edition marketing 2006

(اختلاس ،تزوير ،تزييف عملة،تبييض أموال،تحايل تجاري..)، وهو ما جعل مفهوم الفساد في شقه الإداري يفرض معنى الرشوة كما يلي:

–B.Benson , J.Baden[1] " الرشوة سوق سوداء لحقوق الملكيات أين تعطى للموظفين العموميون القدرة على اتخاذ القرار ، فالرشوة إذن وسيلة مرنة غير شرعية للتأثير على القرارات الإدارية " وهذا التعريف بدوره يركز على الأعوان العموميون كمرتشين أساسين خاصة منهم أصحاب القرار.

–Meny 1992[2]"طالب الرشوة وعارضها يضعان في الحسبان دورة المعلومات في مستويات الإدارة المختلفة للتقليل من عدم اليقين وإضعاف المنافسة "ويختلف هذا التعريف عن سابقيه كونه لا يحصر الرشوة في إدارة المؤسسة العمومية بل يشير إلى المنافسة في دلالة واضحة على تأثر المؤسسات الخاصة من جهتها بالرشوة.

إن جملة التعريفات التي أوردناها وغيرها كثير من مثيلاتها التي تصب في البعد الإداري للفساد والمتعلق بالرشوة أساسا، تتفق على أن الرشوة هي سلوك انحراف الموظف في الإدارة ولعل أغلب التحاليل تركز على اعتبار الموظف العمومي كمرتشي بسبب صلاحياته التي تمنح المنفعة للغير ، لكن إذا كان كذلك فإن الراشي سيكون على الأغلب من الشق المستفيد والمتمثل في أعوان الإدارات في المؤسسات الخاصة . ومن جهة أخرى لا يمكننا استثناء الرشوة داخل المؤسسة الخاصة خاصة وسط المنافسة التي تزداد احتداما يوما بعد يوم وتتوالى على إثرها الدراسات التي تتناول مفهوم الرشوة في القطاع الخاص . وبين القطاعين العام والخاص لا يمكننا إهمال أهم محفزات تنامي الرشوة في الإدارة وهي الروتين الإداري[3]و البيروقراطية [4].

---

[1] Jean Cartier-Bresson,elements d'analyse pour une économiede la corruption,Revue Tière Monde,n°131,juillet-septembre 1992

2 MENY Y, La corruption de la République, Paris, éditeur Fayard, 1992.

3 الروتين هو إنجاز العمل المتكرر والغاية منه التبسيط وعدم تحميل الموظف جهد التفكير ومحاولة تجنب الفوضى وهو من هذا المنطلق ضروري لإتمام العمل الإداري لكن إذا ما تعقدت الإجراءات وأصبحت غير ضرورية وغير ملائمة للقوانين السائدة فإن الروتين يصبح مرضا خطيرا يهدد الإدارة .(أنظرفي :د.سيد الهواري ، الإدارة ، مكتبة عين شمس 76ص138)

[4] نقصد بالبيروقراطية هنا الجانب السلبي للكلمة أي التعقيدات الإدارية والإجراءات المملة وعدم تماشي الإدارات البيروقراطية مع الحاجات التي ينبغي تلبيتها للجمهور الأمر الذي يجعل المواطن يحس بالحرمان من حقوقه (Matmio André, bureaucratie et démocratie edition4 , Paris71

إن دراسة الشق الاقتصادي للفساد والمركزة على الرشوة تستوجب رؤيته من زاوية السوق الذي يلتقي فيه العرض والطلب وعلى هذا الأساس ندرج مفهوم R.Tollisson[1] "المجتمع يبحث عن العوائد والرشوة شكل خاص ولا شرعي للبحث عن العوائد " وهنا تبرز الرشوة كسوق للعرض والطلب بتوافر ثلاث عوامل اقتصادية ، وسيط عميل وشخص ثالث أين الأرباح تحسب على الوسيط. من جهته وفي نفس السياق (Becker68-74)[2] يوضح أن الاقتصاد السياسي للرشوة يحلل المواجهة بين عرض الرشوة وطلبها حسب مبادئ السوق ومن منطق "اقتصاد الجريمة " وفي هذا السياق فإن عرض الرشوة و الطلب عليها هما المنفذ الوحيد لتحسين المداخيل ، وهذا ما يستوجب مقارنة الأرباح المحتملة بالخسائر المحتملة (مخاطر العقاب) فالعرض والطلب إذن يتطوران حسب درجة العقوبة المحتملة .

I-2) رؤية الإسلام للتحليل الاقتصادي للفساد :

سنحاول من خلال هذه الجزئية تناول ما سبق من أفكار اقتصادية حول موضوع الفساد وإسقاط رأي الدين فيها مستندين على بعض نصوص القرآن و السنة التي نرجو أن نوفق في توظيفها حسب مفاهيمها الصحيحة ولا نقول الدقيقة لأن الدقة لا يستطيع التوصل إليها إلا المتفقه في الدين. ونظرا لطبيعة اختصاصنا لن نتوسع في شرح الآيات والأحاديث إلا فيما يخدم بحثنا تجنبا للخطأ وتبسيطا للموضوع آملين أن نوفق في استدلالنا .ونشير إلى أنه أثناء إعطاء رؤية الإسلام حول فكرة معينة سنعتبر أن كل نهي توفر لدينا من الكتاب والسنة يعتبر رفضا وكل أمر يعتبر موافقة.

كنا فيما سبق قد عرضنا مفهوم الفساد الاقتصادي حسب بعض بنوك التنمية وقد خلصنا إلى اعتبار الفساد الاقتصادي يتمثل في ترجيح المصلحة الخاصة على العامة محملا مسؤولية الفساد للموظف العمومي، ويؤيد التحليل الإسلامي هذا الطرح إلى حد معين حيث أنه يعتبر الفساد من صنع الإنسان مصداقا لقوله تعالى :"ظهر الفساد في البر

[1] R.D.Tollisson , rent-seeking : a survey , kyklos 35(4) , 1982

[2] Becker, G.S. and G.J. Stigler , Law enforcement, malfeasance, and the compensation of Enforcers , Journal of Legal Studies,1974.

والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"[1] ، بالفعل توضح الآية الكريمة أن الفساد يظهر جراء الأعمال والممارسات الخاطئة التي يقوم بها الإنسان ، وهذا يعني أن الفساد يقع بعد زمن من الممارسات الخاطئة وهو ما يستوقفنا لتصحيح الخطأ الشائع بأن زمن الخير قد تبدل ونحن نعيش في زمن الشر حيث أن الأصح هو أن الزمن بقي على حاله لكننا نعيش نواتج مراحل سابقة وهذا وارد في الاقتصادي إذ يتحمل النشاط الاقتصادي دوما أعباء لمراحل سابقة بأخطائها التسييرية، ويوثق تحليلنا السابق قوله تعالى "ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى فإذا جاء أجلهم فإن الله كان بعباده بصيرا"[2]، فعلا تبين الآية الكريمة أن الفساد من صنع الإنسان وأنه قد استفحل بشكل كبير وفي نفس السياق يقول تعالى " وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير"[3].

فيما يخص ترجيح المصلحة الخاصة فيعبر عنها الإنسان بالشهوة التي يقصد بها كل رغبة أو حاجة يشعر بها الإنسان لإشباع نفسه ، هذه النفس التي لا تعرف حدا لمستوى الإشباع إلا إذا ضبطه صاحبها وصراع النفس مأمور به في الإسلام وذلك بالتحكم في شهوته حتى لا تذله شهوته وتدفع به إلى الخطأ حيث أن النفس أمارة بالسوء الذي ينتج عنه الفساد، ويقول المولى عز وجل في هذا السياق "زين للناس حب الشهوات من النساء و البنين و القناطير المقنطرة من الذهب و الفضة والخيل المسومة والأنعام و الحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب"[4].

من خلال ما سبق نرى أن الإسلام يوسع تعاريف البنوك التنموية للفساد إلى اعتباره –الفساد–محصلة عمل الإنسان الناتج عن تغليب شهوته وهنا نجد أن الإسلام لا يقتصر باتهام الموظف العمومي(أكثر من غيره) بل يشمل الإنسان مهما كان انتماؤه وهو بهذا يشرك القطاع الخاص في الفساد.

---

[1] الآية 41سورة الروم
[2] الآية 45 سورة فاطر
[3] الآية 30 سورة الشورى
[4] الآية 14سورة آل عمران

كنا قد تطرقنا في الجزئية السابقة إلى التعاريف التي تناولت الرشوة كمعرف للفساد كونها العصب المحرك لجميع ممارساته الخاطئة ، والإسلام بدوره قد أشار لهذا توافقا مع قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "لعن الله الراشي والمرتشي و الماشي بينهما "صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ،ومن خلال الحديث الشريف نجد نبذ الرشوة في الإسلام من خلال لعنة أطرافها التي تعني استبعادهم من المجتمع الإسلامي الصالح وهو ما يعني أن الإسلام يعتبر أن الرشوة فساد ، وقد ذهب الحديث لأبعد من هذا حيث حدد أطراف التعامل بالرشوة وهي نفس الأطراف التي يعتمدها المفهوم الاقتصادي متمثلة في طالب الرشوة (المرتشي)،مقدم الرشوة (الراشي)ووسيط الرشوة (الماشي بينهما).

I-3) مفهوم الفساد الاقتصادي في الإسلام :

يعتبر الفساد الاقتصادي ظاهرة غريبة على النظام الإسلامي لأنه يتعارض مع أسسه التي وضعت لخدمة مصالح كافة الأفراد في المجتمع،إذ يعني إلحاق الضرر بالأفراد ومن ثم بالمجتمع و الدولة.

فالفساد في اللغة نقيض الإصلاح والمفسدة خلاف المصلحة وهي الضرر ، وفي الإصلاح الفساد هو خروج الشيء عن الاعتدال قليلا أو الخروج كثيرا ويستعمل في النفس و البدن و الأشياء الخارجية عن الاستقامة ، والفساد الاقتصادي من وجهة النظر الإسلامية عموما هو عدم الالتزام بالضوابط الشرعية المقررة في الإسلام وقد ورد في القرآن الكريم كلمة مفسد بمشتقاتها 50مرة موزعة على 23سورة بمعان مختلفة [1].

ويقول العلماء وأساتذة الاقتصاد الإسلامي أن الفساد الاقتصادي عموما معناه ضياع الحقوق و المصالح بسبب مخالفة ما أمر به الله ورسوله وأجمع عليه الفقهاء ،أي الاعتداء على حقوق الأفراد والمجتمعات وعدم الالتزام بما أمر الله ،ويترتب عيه الهلاك والضياع

[1] عبد العزيز سعد الموسوي ، كيف نواجه الفساد الإداري وإصلاح المجتمع

والحياة الضنك و هذا ما أشار الله إليه في كتابه الكريم بقوله تعالى"فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا "[1].

الفساد عند علماء الاقتصاد الإسلامي باستقراء الدراسات المتعددة عند المحدثين من علماء الاقتصاد الإسلامي نرى أنـــها لم تتعرض لتعريف الفساد ووضع حد له، وقد يكون ذلك راجعاً لعدم خفاء معناه ووضوح حقيقته، ولكننا على ضوء الأحكام السياسية والقواعد الاقتصادية العامة التي جاء بها القرآن الكريم، وجاءت السنة النبوية مفسرة وموضحة لها، ومن خلال اجتهادات الفقهاء في مجال عقود المعاملات، وما يرتبط بها من النشاط الاقتصادي وبالوقوف على ما قدمته الممارسة الاقتصادية في صدر الإسلام وبخاصة في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز من رخاء اقتصادي حيث بلغت الدولة الإسلامية من الغنى ما زاد عن حاجات المسلمين حتى أسلفوا منه أهل الذمة، فإنه يمكننا أن نتوصل إلى تعريف للفساد من وجهة نظر علماء الاقتصاد المسلمين فنقول بأنه: "جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي لذي يمارسه الإنسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو التفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية الروحية"[2].

وبعبارة أخرى فإن الفساد الاقتصادي يتمثل في التركيز أثناء الممارسة الاقتصادية عملاً وإنتاجاً وتوزيعاً على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية وإهمال الجوانب الأخرى، كعدم الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية المنظمة لتحصيل المال وكيفية تنميته وإنفاقه، وكذلك عدم أداء الحقوق الواجبة في المال وإساءة التصرف في التعامل بما يضر بمصالح النظام الاقتصادي السليم من جوهره الذي يقوم عليه، ويفرغ مساره التطبيقي من وسائله المشروعة التي تكفل لــــه الوجود الحقيقي والأداء المنشود[3]

بالنسبة لأشكال الفساد في الإسلام فهي عديدة ومتنوعة فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الفساد هو كل أمر منهي عنه فنجد أن القرآن قد نهى عن كل ما يعيق مصالح الأفراد

---

[1] الآية 123-124من سورة طه
[2] د.رشاد حسن خليل ،الفساد في النشاط الاقتصادي ،المؤتمر الإسلامي الثالث ، جامعة أم القرى [2]
[3] نفس المرجع السابق

والمجتمعات وهو بذلك يشير إلى أشكال عديدة جدا للفساد، وكما أسلفنا الذكر فإن القرآن والسنة قد أشارا إلى هذه الأشكال غالبا في صيغة النهي ،أو التحذير من العقوبة.

II- نجاعة النظام الاقتصادي الإسلامي في التعامل مع الفساد:

II-1) تصحيح الرؤية العالمية حول اقتران الإسلام بالفساد:

تحت هذا العنوان سنحاول البحث في أسباب اتهام الإسلام بالفساد مع يقيننا المطلق ببراءته مركزين على تقديم الحجج التي اخترناها مختصرة ، بسيطة ومقنعة.وذلك بغية التوصل إلى الفرضية التي اقترحناها في بداية البحث والمتمثلة في كون" نسبية تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي تحتضن الفساد".

كما سبق و أسلفنا ، ينتشر الفساد في كل الأمكنة و عبر كل الأزمنة بنسب متفاوتة ،ولكن اللافت للنظر هو مكانته العظيمة في العالم الإسلامي المعاصر الذي يمتلك النظام الإلهي الخالد و الخالي من التحريف متمثلا في القرآن الكريم الذي تعززه قوة السنة الشريفة ومرونة الاجتهاد . فقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية[1] لعام 2009الذي شمل 179 دولة من ضمنها 49 دولة مسلمة إلى أن أول دولة إسلامية تعتبر الأكثر نزاهة من باقي الدول الإسلامية الأخرى هي قطر وقد احتلت المرتبة33عالميا وتبعتها الإمارات

---

[1] منظمة الشفافية الدولية تأسست عام 1993على يد Biter Egen أحد الكوادر السابقين بالبنك العالمي ، مقرها برلين وقد ضمت حينها فروعا بأكثر من سبعين بلدا ،وهي منظمة حكومية مستوحاة من منظمة العفو الدولية . ولقد تلقت المنظمة نجاحا إعلاميا بعد نشرها ترتيبا دوليا للبلدان الفاسدة –رغم أن الترتيب ليس علميا محضا باعتراف واضعيه أنفسهم كونه يستند على استقصاء للرأي يعكس وجهة نظر الفئة المستجوبة1.

يقوم النشاط الرئيسي للمنظمة على الإصدار السنوي لمؤشر إدراك الفساد والذي تم نشره للمرة الأولى سنة1995 حيث يصنف التقرير الدول بحسب درجة الفساد التي يسود الشعور بانتشارها بمختلف الأوساط (الإدارات ، النخب السياسية ..)، هذا وتمتنع المنظمة عن تسمية الشركات المفسدة لتحصر انتقاداتها لدولها ،وهنا تكمن نقطة ضعف أخرى حيث تستثنى الشركات متعددة الجنسيات من حقل رقابتها كونها لا تملك ارتباطات وطنية.

تنحصر قيمة المؤشر المشار له سابقا في المجال [10.0] حيث أن الصفر يدل على أن كل التعاملات الحاصلة في البلد فاسدة ،بينما العشرة تدل على أن كل التعاملات الحاصلة في البلد نظيفة وتصنف كل الدول بحصرها في هذا المجال الذي لم تصل لمحدديه أي دولة لحد الآن .

ونظرا لما سبق فسترتب الدول التي شملتها الدراسة حسب العلامة المتحصل عليها ، ولكن هذا لا يعني بتاتا أن الدولة في المرتبة الأخيرة هي الأكثر فسادا في الكون لسبب بسيط متمثل في أن الدراسة شملت عينة1 من العالم وليس كل دول العالم.

تهمت منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية أنها إحدى أدوات السياسة الأمريكية خاصة من قبل الصناعيين الفرنسيين بمجال الأسلحة ،ومع هذا فقد بادر إلى الطرف الفرنسي الضعيف النشاط السيد :ميشال بون رئيس شركة فرانس تليكوم ومديرها العام.

العربية المتحدة ، لتتواجد مصر في مؤخرة الترتيب بالمرتبة111وتتبعها اليمن ،العراق والسودان، وحسب التقرير إذا قمنا بحساب معدل الفساد في دول العالم الإسلامي نجده يأخذ العلامة 2.8من 10مما يعني أن أكثر من سبعين بالمئة من التعاملات الفاسدة تحدث في العالم الإسلامي وهو ما يعزز تكريس الفرضية الوهمية حول احتضان الإسلام للفساد[1].

إن الأكيد أن سبب الفساد في العالم الإسلامي ليس تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي لسببين أساسيين:

أ .عدم تفشي الفساد أثناء اعتماد الإسلام منهجا للاقتصاد:

إن تاريخ الوقائع الاقتصادية يشير أن الدول الإسلامية بلغت أرقى مستوياتها فقط عند اعتمادها على دعائم النظام الإسلامي ولا أدل على ذلك من تجربة نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم الذي استطاع أن ينتشل- بفضل النظام الاقتصادي الإسلامي- المسلمين من قاع الجهل و التخلف والفقر والاستضعاف إلى الحياة الكريمة والموقف القوي الذي عززته الفتوحات الإسلامية، وقد توالى تعزيز مستوى النزاهة في العالم الإسلامي في عهد الخلافة الإسلامية بسبب السعي الحثيث للخلفاء الراشدين الأربعة لاعتماد الإسلام منهجا متكاملا للعمل و العبادة على حد سواء.ونسترشد أيضا بالعصر العباسي الذي يعتبر عصرا ذهبيا استطاع احتواء الفساد بدرجة عالية وبطريقة احترافية.

وما ظهور وتفشي الفساد في العالم الإسلامي إلا في المراحل التي تم فيها التخلي الجزئي و التدريجي عن أهم مقومات النظام الاقتصادي العالمي ، وبهذا نكون قد أوجزنا حجتنا الأولى لتبرئة الإسلام من الفساد.

ب .عدم انتهاج الدول الإسلامية للنظام الاقتصادي الإسلامي

الأكيد أن سبب الفساد في العالم الإسلامي ليس تطبيق النظام الإسلامي ،لأنه وببساطة لا يوجد في العالم بأسره بلد إسلامي يطبق هذا النظام بحيثياته وتفاصيله الكاملة ، بل أن كثيرا من البلدان الإسلامية تبتعد كثيرا عن أسسه ،ففي كثير من الأحيان تتجه

[1] عبد الرحمن المراكبي ، إنفلونزا الفساد

التحاليل الإسلامية للاقتصاد نحو توفيق ركائزها مع المتغيرات الحاصلة بغرض التخفيف من الضغوط الخارجية على البلدان الإسلامية وهذا ما يجعل التساهل هو السمة الغالبة ومن ثم الحياد عن الفهم الصحيح للضوابط الإسلامية للاقتصاد وهنا نرى من جهتنا بأن الأصح هو اعتماد المنهج الإسلامي ومحاولة تكييف الاقتصاد العالمي مع دعائمه وليس العكس ، من جهة عكسية تتعصب بعض البلدان الإسلامية ضد الأنظمة الاقتصادية خاصة الليبرالية فتتشدد في إصدار أحكام تعسفية على النشاط الاقتصادي دون أن تتمكن من إيجاد البديل متناسية أن دولها جزء من العالم الكبير الذي تؤثر فيه وتتأثر به.

من خلال ما أسلفنا نكون قد توصلنا للفكرة الأساسية التي حاولنا تبريرها والمتمثلة في كون الانحراف عن النظام الإسلامي في التحليل الاقتصادي هو سبب الفساد وليس خلل النظام وذلك إما جهلا أتجاهلا ، تساهلا أو تعصبا ، تأويلا أو فهما خاطئا.

II-2) نجاعة تعامل النظام الاقتصادي الإسلامي مع الفساد:

إن البحث في موضوعنا المقترح يهدف إلى خدمة الشريعة الإسلامية وتوضيح مقاصدها الناجعة في الحيز الاقتصادي وتقديمها في قالب علمي منظم قائم على أسس منطقية ملائمة للتفكير العلمي المتطور عبر الأجيال و العصور ،وإذا كانت هناك بحوث سابقة قد تناولت تحليل الإسلام للاقتصاد مفرزة وجهات نظر متعددة فليس معنى هذا أنها قد توصلت إلى مفاهيم دقيقة و نهائية لا من حيث المنهجية ولا من حيث المضمون وذلك بسبب اختلاف قدرات العقل الإنساني من حيث النضج، المستوى والإدراك للرؤية الإسلامية للمواضيع الاقتصادية[1]،وبناء على ذلك لا يزال الإسلام في حاجة ماسة إلى دراسة دقيقة ومفاهيم جديدة نظرا لعمقه وبعد مراميه وبما أن المفاهيم في تغير وتطور مستمر ، فإن الإسلام لا يخرج عن هذا النطاق ما دام منبعا من منابع العلم الممنوح من إله الكون الكامل ،إلى الإنسان الذي يحتاج لتوسيع أفقه ومداركه لفهم رسالة الخالق.

[1] د. إدريس خضير ، فلسفة الاقتصاد في الإسلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982

بالنظر إلى ما قلنا سابقا ،وبالإشارة إلى النقص النسبي في تفسير القضايا الاقتصادية من المنظور الإسلامي مقارنة بأهمية الموضوع ،وصعوبته ،وحاجته إلى الطاقات الفكرية الهائلة ،المتجددة والمنفتحة والأهم من هذا المحايدة ،التي لا تكون متعصبة ولا متراخية لأغراض خاصة اتجه العالم الإسلامي نحو الانصراف عن عقيدة التوحيد في تسيير أمور حياته خاصة الاقتصادية فوقع في قاع الفساد بجميع أنواعه والذي كان طريقه الوحيد لتجنبه هو التمسك بالنهج الإسلامي مصداقا لقوله تعالى"قال اهبطا منها بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى" [1]

أ .القواعد الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي :

تتضمن الشريعة الإسلامية بضروبها المختلفة من قرآن وسنة واجتهاد ، القواعد الكلية التي تحكم النشاط الاقتصادي في كل الظروف ومهما اختلف الزمن والمكان وبذلك يتصف الاقتصاد الإسلامي بالمزاوجة بين ثبات كبريات قواعده الكلية و مرونتها بغرض إشباع حاجات الإنسان المادية و الروحية بنجاعة مطلقة وبشكل يضمن توازن الفرد والمجتمع وفيما يلي استعراض لكبريات القواعد الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي[2] :

1- الالتزام بالقيم الإيمانية عند ممارسة النشاط الاقتصادي ، ويعتبر ذلك عبادة إذا ما قصد به وجه الله تعالى ،لذلك يجب أن يراعى فيه التقوى و الخشية من حساب الخالق.وهذا يحقق نوعا من تميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية وهي الرقابة الذاتية التي يوفرها الإيمان بالحساب في اليوم الآخر عن كسبه وإنفاقه.

2- الالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية ومن أهمها الأمانة و الصدق و السماحة في المعاملات و الاعتدال ،والقناعة في الربح والتيسير على المعسر ، والتصدق على المفلس ، والتعاون على البر ،والالتزام بروح الأخوة و الإيثار وغيرها كثير من نبيل الخصال التعاملية.

---

[1] الآية (123-124) سورة طه.

[2] د.حسين شحاتة ،موقع الفقه الإسلامي

3- الأصل في المعاملات الاقتصادية التحليل إلا ما نص الشرع على تحريمه مثل الربا بكافة صوره و الاحتكار والغش والغرر(الابتزاز والتحايل) والرشوة،وكل معاملة تؤدي إلى أموال الناس ظلما واستحلالها دون وجه حق.

4- لا يجوز للدولة أن تأخذ من أموال الناس ما يزيد على الزكاة أو الجزية أو غيرها من الرسوم المقررة ،إلا بقرار سياسي مبني على التشاور مع أهل الحل و العقد من المسلمين و موافقتهم.وذلك بعد تعويض من يؤخذ منهم المال بالحق وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله"رواه مسلم .

5- أساس الكسب المشروع بذل الجهد و التعرض للمخاطر ، فلا كسب بلا جهد .

6- إن الله خلق من الأرزاق ما يكفل به حياة كريمة للمخلوقات وعلى الإنسان أن يسعى للحصول على الرزق الطيب.ولما كان الإنسان يميل بغريزته إلى الاستكثار من الطيبات فوق الضروريات والحاجيات ظهر مفهوم الندرة النسبية التي يحث الإسلام على ترشيد الاستهلاك للتأقلم معها.

7-العمل الصالح المتقن وسيلة الكسب المادي وغايته التقوية على عبادة الله فالمادة وسيلة بناء الجسد والعبادة لتغذية الروح ويلزم على الفرد أن يوازن بينهما حتى لا يطغى أحدهما على الآخر.

8-المعاملات الاقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة و البيوع بصفة خاصة ومن ثم يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما ومثال ذلك قوله تعالى"يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه...واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم"[1].

9-حماية الملكية الخاصة المكونة بالحق و المقيدة بعدم الاعتداء على حقوق الآخرين وأداؤها لحقوق المجتمع ويجوز أن يكون بجانبها الملكية العامة والملكية التعاونية ليقوما بدورهما في التنمية الشاملة في المجالات التي يحجم عنها الأفراد.

---

[1] الآية282سورة البقرة

10-مجال المعاملات الاقتصادية هو الطيبات طبقا للأولويات الإسلامية وهي الضروريات فالحاجيات فالتحسينات لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال.

تمثل القواعد المذكورة سابقا الكليات المستقرة ، وعلى الفقهاء الاجتهاد في مجال الفروع و الأساليب وإجراء التطبيق بما يلائم ظروف كل زمان ومكان وهذا يعطي البرنامج الاقتصادي سمة الثبات و المرونة .

ويتضمن النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من الضمانات و الحوافز و الدوافع و البواعث التي تكفل تطبيقه أهمها الوازع الديني متمثلا في الرقابة الذاتية خوفا من عقاب الخالق والوازع الأخلاقي المتمثل في فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و وازع السلطان متمثلا في الأجهزة الحكومية المنوطة بتنفيذ شرع الله ،وبهذا التقديم البسيط لكبريات ركائز النظام الإسلامي وبعد التمعن فيها نكون قد نفينا نفيا قاطعا اتصاله بالفساد ،ولكي نكون أكثر شمولية في التحليل يجدر بنا أن نشير لكون الخلل الأكبر في تطبيق الشريعة الإسلامية يعود للانحرافات التي قد يقع فيها الاجتهاد والتي لا تكون متعمدة غالبا وإنما توعز إلى صعوبات عديدة نقترح إيضاحها من خلال الجزئية الموالية.

ب . الميزة التنافسية للنظام الإسلامي في معالجة الفساد

ومن منطلق ما سبق يجب التأكيد على أهمية الاقتصاد الإسلامي وحتمية التطبيق لمحتواه التشريعي، فقد أظهرت الدراسة لمسائله ونتائج البحث في موضوعاته أنه نظام منقذ وتشريع حي، لــه خصائصه الفريدة ومزاياه السامية، ووسائله الفعالة في تحرير الإنسان، وتحقيق التنمية الشاملة، وتدعيم النهضة المنشودة، والوصول بالمجتمع الإنساني إلى ما يرجى لــه من تعاون وتفاعل وعدل وتراحم وفي ما يلي نحوصل في عجالة وصفة لمعالجة الفساد الاقتصادي بالإسلام :

*الرقابة الداخلية لدى المسلم : والمتمثلة في ضميره الحي المرتبط أصلا بالإيمان بالله عز وجل في كل أموره الظاهرة والباطنة ، وإدراكه التام لرقابة الله عز وجل له في السر

والعلن، كما قال تعالى: " أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون ". [1]وقوله أيضاً: "وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور "[2].

*التخصيص الأمثل للموارد البشرية:فما أننا خلصنا إلى كون الإنسان هو مصدر الفساد الأول فيجب أن نتعامل معه بالشكل الذي يقلل من احتمال وقوعه في الخطأ فاعتمادنا في أداء عمل يفوق طاقة العامل سيقلل الكفاءة الإنتاجية من جهة و يحفز العامل على الغش من الجهة المقابلة يقول تعالى " قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين"[3]. وفي نفس السياق ندرج حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ألا تستعملني ؟قال : فضربني بيده على منكبي ثم قال يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها (صحيح مسلم)ومن هذا الحديث يتضح أن الرسول صلى الله عليه وسلم قصد بالأمانة المتطلبات الأساسية والحد الأدنى من كفاءة الأداء ، والمهارات الذهنية والعقلية التي تتطلبها الوظيفة التي طلب الصحابي أن تسند إليه. ولما كان الرسول عليه السلام ببعد نظره وجد أن المهارات والقدرات الذهنية والاستعداد النفسي والعقلي غير متوافرة لدى هذا الصحابي فإنه قال له " إنك أمرؤ ضعيف" بمعنى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقصد أن ما لدى هذا الصحابي من مهارات وقدرات أقل نسبياً مما تتطلبه الوظيفة العامة، فكان الرسول عليه الصلاة والسلام – ببعد نظر – يعطي تقديراً خاصاً للموارد النادرة نسبياً، وأنه كان حريصاً على استغلال هذه الموارد أفضل استغلال ممكن. وهذا من شأنه تحقيق المجتمع الإسلامي لأعلى إنتاجية ممكنة.

*القدوة الصالحة :لتسيير الموارد البشرية بنجاعة يجب أن نوفر لها القدوة الصالحة فإذا صلح الراعي صلحت الرعية ، وفي الإسلام يعتبر سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم أحسن من يقتدى به إلى جانب الصديقين والصحابة والصالحين من الأمة الإسلامية وهنا يبرز إحياء السنة النبوية الشريفة وتعظيم شأن الصحابة والصديقين والصالحين عاملا قويا لكبح الفساد في العبادات و المعاملات .

---

[1]الآية 80 سورة الزخرف
[2]الآية 13سورة الملك
[3]الآية 26سورة القصص

*العمل بنظام العقاب والثواب :كنا قد رأينا فيما سبق أن الفساد يتناسب عكسيا مع درجة العقوبة المحتملة ، وهي النظرة التي لم يتغافل عنها الإسلام بل ركز عليها بشكل كبير حيث أنه مافتئ يتوعد المفسدين بالعقاب في الدنيا والآخرة ويبشر المؤمنين بجزيل العطاء في الدارين ، فالعقوبة في الإسلام نوعين دنيوية وأخروية ، فالدنيوية تعني العقاب الإلهي المسلط على العباد المخطئين في أنفسهم وأهلهم ومالهم وكل متعلقاتهم ولا أدل على ذلك من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم"يا معشر المهاجرين خصال خمس إذا ابتليتم بهن ونزلن بكم وأعوذ بلله أن تدركوهن: لم تظهر الفاحشة في قوم حتى يلعنوا بها ، إلا فشى فيهم الأوجاع التي لم تكن في أسلافهم ، ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤونة وجور السلطان ،ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلط عيهم عدوا من غيرهم فيأخذ ما بأيديهم ،وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلا جعل بأسهم بينهم " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ،وفعلا نلاحظ في مجتمعنا الإسلامي المعاصر كل العقوبات التي أنذرنا منها الرسول الكريم من خلال الحديث ، فعلا تفشت أمراض خطيرة لم تعرفها البشرية سابقا على رأسها السيدا ،وفعلا يشهد العالم الإسلامي عسرة مالية و تعسفا في الحكم ،كما كثر الجفاف ، وفعلا يتربص بالعالم الإسلامي العالم الغربي كغنيمة اقتصادية في ظل المنافسة ويتربص الصهاينة أيضا ، ومن هنا لا بد للمسلمين أن يسارعوا في بالرجوع إلى العقيدة.

جانب آخر يؤكد العقوبة الدنيوية وهو ما حصل للأمم الفاسدة السابقة كقوم لوط وعاد وثمود قال تعالى " أولم يهد لكم كم أهلكنا من قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم إن في ذلك لآيات أفلا يسمعون "[1]. بالنسبة للعقوبة الأخروية فهي متجسدة في حساب الله لعبده نتيجة أعماله في الدنيا ، قال تعالى "ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله و الكافرون لهم عذاب شديد" [2] . بالإضافة إلى ما سبق تتعلق العقوبة الإلهية بالحد المنصوص عليه في الكتاب و السنة وهو عقاب الخالق للفرد أو الجماعة بيد المؤهلين لتنفيذ العقوبة (المشرعين ، المحاكم ، الأمن..).

[1]الآية 26 سورة السجدة
[2]الآية 26 سورة الشورى

*التسامح، التوكل ،والإشراك في القرار :علما بأن النفس أمارة بالسوء وأن الإنسان قد ينجح في ضبطها تارة وتنفلت منها أخرى فإن الإسلام يشجع على عدم العودة للفساد – حسب درجته وشدة أذاه– بالتسامح المتمثل في المغفرة الواسعة للمولى عز وجل ، فعلا فإن المفسد إذا أحس بأن اتهامه بالفساد حكم نهائي وأنه قد هلك فإنه يسواصل حتما في الإفساد بقلب ميت لكن إذا فتحت له أبواب التوبة كفرصة للنجاح فإنه قد يستقيم و مثالنا على ذلك قوله تعالى "ليجزي الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم إن الله كان غفورا رحيما "[1].

ويضيف الإسلام إلى وصفة العلاج ضد الفساد التوكل والإشراك في القرار حيث يعتبران دافعا لترويض النفس ضد الشر .قال تعالى" ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم و توكل على الله وكفى بالله وكيلا"[2]. ويقول أيضا " فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين"[3].

إن استعراضنا لطرق علاج الفساد الاقتصادي في النظام الإسلامي تقودنا إلى تأكيد الفرضية الأبرز في البحث والمتمثلة في أن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الحياة الاقتصادية وخاصة في كبح الفساد المستشري بها من شأنه خلق ميزة تنافسية فعالة وفيما يلي تعليل وتحليل ذلك.

*تركيز الإسلام على الإنسان كمتغير أساسي: مما لاشك فيه أن توفر العنصر المادي هو أساس العملية التنموية ، إذ لا يمكن التقدم خطوة بدونه ،لكن الاستمرار في التقدم مرتبط بنجاعة تسيير هذا العنصر وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفق الظروف الداخلية والخارجية للبلد وبما يتوافق و مفهوم الاستمرارية ضمن عالم شديد التوتر ،وهنا يبرز الأساس الثاني للتنمية متمثلا في العنصر البشري.وفي عالمنا اليوم يعتبر العنصر البشري الميزة التنافسية الأكثر تأثيرا في إحداث الفرق كونه المسؤول عن

---

[1]الآية 24 سورة الأحزاب.
[2]الآية 48 سورة الأحزاب
[3]الآية 159سورة آل عمران

الجودة ،وترشيد الإنفاق الاستثماري والمعول عليه في توظيف الموارد المادية المتاحة وفق الخطط التنموية المسطرة ، بل وأكثر من هذا فإن هذا العنصر هو المسؤول عن صياغة الخطة التنموية بالأساس ومن ثم تكمن أهميته حتى قبل البدء بالعملية التنموية من خلال رسمه لمعالمها وفق احتياجات البلد الذي يعمل لصالحه وضمن متغيرات العالم الذي يعيش فيه. فالتنمية لا تقتصر أبدا على الشق المادي لها بل تتعداه لكونها "عمليات تغيير حضاري فهي إلى جانب كونها وسائل مادية و تكنلوجية ،موضوع إنساني بالدرجة الأولى،ذلك أن الإنسان غايتها ووسيلتها"[1]،وفي نفس السياق "تعتبر التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر"[2]،فحسب ما سبق إذن فالتنمية إلى جانب شقها المادي تعتبر عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته وفق الظروف المحيطة به[3].

مما تقدم يتضح فعلا أن الإنسان هو المتغير الأساسي في العملية التنموية ومن ثم فإن مكافحة الفساد ينبغي أن تنطلق منه وتصل إليه ،وهو بالضبط ما يشير إليه النظام الاقتصادي الإسلامي ،حيث نلاحظ من خلال مقوماته الكلية أنها جميعا تصب في باب بناء الإنسان السوي في معاملاته .ويتضح هذا أثر بعد التدقيق في وصفة العلاج التي يعطيها الإسلام للفساد حيث يجعل الإنسان غايته ووسيلته.

*<u>تركيز الإسلام على الوقاية سبيلا أنجع للعلاج</u>: إن ما تقدم من توضيح لمفهوم الفساد الاقتصادي وتبين لسبل علاجه في الإسلام يبرز وبوضوح اهتمام عقيدتنا السمحاء بالوقاية حلا قويما ،ذلك أن الإسلام يركز على بناء القيم والمثل التي يجب أن تكون معيارا ثابتا قبل أي معاملة اقتصادية(أو غيرها) وهو ما يجعل الإنسان رقيب نفسه مما يقلل الانحرافات .من جهة مقابلة فإن الأسلوب الوقائي للإسلام يجنب الدول التكاليف الباهظة

[1] د. محي الدين صابر ، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، المكتبة العصرية ، صيدا ، دون سنة،ص
[2] د.عبد العزيز محمد الحر ، التربية و التنمية والنهضة نشركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت 2003ص27
[3] د.محمد حسن دخيل ، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة ، منشورات الجبلي الحقوقية ،ط1 ،2009 ،ص17

للفساد ولكن هذا لا يحدث قطعا إلا بالتطبيق السليم والحذر لتعاليم الدين دون مغالاة أو إجحاف.وهذا لا يكون إلا بتضافر جهود الجميع في ظل إرادة حقيقية لمكافحة الفساد.

الخاتمة:محصلة لورقتنا البحثية لا يسعنا فيما يلي إلا التوكيد على استغلال نضج النظام الإسلامي في القضاء على الفساد وذلك بالالتزام بما يلي:

– العودة التدريجية إلى النظام الإسلامي دون إجحاف ،وبما لا يتعارض مع مصالح البلد.

– اعتبار الفرد لمسلم هو الميزة التنافسية ومن ثم الثروة الحقيقية.

– الثقة بالإسلام شريعة موحدة وسامية وتوصيل صورة صحيحة عنها.

–تدارك النقص الحاصل بالنفوس المسلمة برفع الجرعات الإيمانية التي تقود للإخلاص.

– بناء ثقافة اقتصادية إسلامية حصينة ومرنة لكل المتغيرات الخارجية .

المراجع:

*القرآن الكريم
*السنة المطهرة
*محمد حسن دخيل ، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة ، منشورات الجبلي الحقوقية ،ط1، 2009
*عبد العزيز النويضي ، الرشوة و الزبونية السياسية –نموذج المغرب- ،مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي ، العدد25 المعنون بالنهب والفساد ،خريف –شتاء 2008
*سيد الهواري ، الإدارة ، مكتبة عين شمس 1976
*عبد العزيز سعد الموسوي ، كيف نواجه الفساد الإداري وإصلاح المجتمع
*رشاد حسن خليل ،الفساد في النشاط الاقتصادي ،المؤتمر الإسلامي الثالث ، جامعة أم القرى
*عبد الرحمن المراكبي ، إنفلونزا الفساد www.muslm.net/vb/showthread.php?t=374759

*إدريس خضير ، فلسفة الاقتصاد في الإسلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982
*حسين شحاتة ،موقع الفقه الإسلامي
*محي الدين صابر ، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، المكتبة العصرية ، صيدا ، دون سنة.
*عبد العزيز محمد الحر ، التربية و التنمية والنهضة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت 2003

*Philippe Montigny ,L'entreprise face à la corruption internationale, Preface de François Périgot , Ellepses edition marketing 2006

*Jean Cartier-Bresson,elements d'analyse pour une économiede la corruption,Revue Tière Monde,n°131,juillet-septembre 1992

*MENY Y, La corruption de la République, Paris, éditeur Fayard, 1992.
*Matmio André, bureaucratie et démocratie edition4 , Paris71)
*R.D.Tollisson , rent-seeking : a survey , kyklos 35(4) , 1982
*Becker, G.S. and G.J. Stigler , Law enforcement, malfeasance, and the compensation of

Enforcers , Journal of Legal Studies,1974.